AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

السياسة السعودية تجاه تركيا وإيران: سيناريوهات محتملة

أمجد أحمد جبريل

٣٠ ديسمبر ٢٠٢١

مقدمة: دخلت السياسةُ السعودية الإقليمية، بعد قمَّة العُلا للمصالحة الخليجية 5 يناير/كانون الثاني 2021، مرحلةً جديدةً، تتَّسم بالترقُّب وتنشيط الأداة الدبلوماسية، في محاولةٍ لاستكشاف اتجاه تغيُّر موازين القوى الإقليمية؛ إذ تنتظر الرياض ما ستسفر عنه متغيرات السياسات الأمريكية تجاه إقليم الشرق الأوسط والعالم، بعد مرور قرابة عامٍ على وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، لا سيما تداعيات سياساته في: الملف النووي الإيراني، ومسألة اليمن، والانسحاب من أفغانستان، وأولوياته في التصدي لتحدي المنافسَيْن الصيني والروسي.

وفي ظل حاجة السعودية إلى تخفيف التوتُّر في علاقاتها الإقليمية، وفي إطار محاولات الرياض لتوسيع خياراتها وهامش حركتها ومبادراتها الدبلوماسية، خصوصًا البحث في سُبل الخروج من حرب اليمن، وإعادة تقديم رؤية 2030 ومشروع مدينة نيوم، بوصفهما «نقلة استثمارية اقتصادية إقليميًّا وعالميًّا»، توالت مؤشرات سياسة «التهدئة الإقليمية»، بدايةً من تهدئة الخلاف مع قطر، والتقارب مع سلطنة عُمان، مرورًا بإعادة رسم العلاقات السعودية مع مصر والإمارات وباكستان، فضلًا عن تحريك ملف العلاقات مع تركيا، وانتهاءً بإجراء أربع جولاتٍ من الحوار مع إيران.

سيتناول الجزء الأول من هذا التقرير دوافع التهدئة في السياسة الإقليمية السعودية. ثم يتناول الجزء الثاني سياسة الرياض تجاه تركيا وإيران. أما الجزء الثالث فيناقش السيناريوهات المحتملة للعلاقات السعودية مع كلٍّ من أنقرة وطهران.

أولًا: الدوافع السعودية لسياسة التهدئة الإقليمية

يمكن تفسير «التغيُّر النسبيّ» في سياسات السعودية الإقليمية بعد قمَّة العُلا مطلع عام 2021 بثلاثة دوافع: **أولها** الرغبة في تخفيف الضائقة السعودية، الناجمة عن: تداعيات جائحة كورونا، وتذبذب أسعار النفط، وتكلفة حرب اليمن؛ إذ أدَّت هذه المتغيرات الثلاثة إلى إرهاق الاقتصاد السعودي، المثقل أصلًا بأعباء مشكلات مزمنة مثل: ريعية الاقتصاد، واعتماده على الإيرادات النفطية؛ أي على القطاع الحكومي، ومحدودية منجزات الخطط الاقتصادية الخمسية للدولة (من عام 1970 إلى عام 2010)، والفساد الإداري والبيروقراطية، وارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين فئات الشباب والمرأة والمتعلمين، والاعتماد على اليد العاملة الوافدة[1].

وعلى الرغم من وجود 440.75 مليار دولار من الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي، في أبريل/نيسان 2021، فقد سجَّلت السعودية عجزًا مقداره 79.5 مليار دولار في عام 2020، بعد تحقيقها إيرادات بـ 205.5 مليارات دولار، مقابل إنفاق بـ 285 مليار دولار. وأعلنت الحكومة السعودية موازنة عام 2021 بإنفاق 264 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ 226 مليار دولار، متوقعةً عجزًا قيمته 38 مليار دولار[2].

وبعيدًا عن الأبعاد الإعلامية والدعائية، التي تفسِّر استمرار السعودية في الإعلان عن مبادراتٍ اقتصادية وبيئية تستقطب اهتمامًا عالميًّا وإقليميًّا (مثل: أن تكون الرياض من أكبر 10 اقتصاديات بين مدن العالم، ومبادرة «السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر»، وتأسيس مدينة نيوم الصناعية «أوكساغون»، ومشروع «وسط جدة»)[3]، فقد أضعفت التداعيات الاقتصادية لكورونا -إجمالًا- قدرة السعودية على الإنفاق على المشروعات الطموحة لولي العهد، محمد بن سلمان، وأدَّت إلى إجراءاتٍ ربما تهدِّد الاستقرار الاجتماعي السعودي (مثل رفع ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، وتعليق بدل المعيشة)[4]، التي ربما

تكشف عن تغيير حقيقي في السياسات المالية للسعودية، وصولًا إلى فرض ضرائب على الدَّخْل، تجاوبًا مع توصيات عدَّة جهات دولية، بهدف تنويع دخل الدولة وتخفيف النفقات العامة وتجفيف الدعم الحكومي رويدًا رويدًا.

وإضافةً إلى التحديات الاقتصادية السعودية، والعقبات أمام تنفيذ رؤية 2030 (المصمَّمة بروح وأفكار «نيوليبرالية» تعكس الرغبة في الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي، في إطار عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط)[5]، فإن تآكل القدرة المالية السعودية يمكن أن يؤدي إلى «انكفاء» السياسة الخارجية السعودية تدريجيًّا، وعودتها إلى دائرتَي اليمن والخليج فقط، ما يعني تآكل الاهتمام السعودي بملفات فلسطين ولبنان وسوريا، وربما إقرار الرياض -آخر المطاف- بنفوذ فاعلين دوليين وإقليميين آخرين في هذه الملفات، لا سيما إيران، المنافس الإقليمي الأبرز للسعودية في الشرق الأوسط.

يتعلَّق **الدافع الثاني** بفشل خيار السياسات الصفرية السعودية في المواجهات مع المنافسين الإقليميين، ومحدودية نتائج استخدامها الأدوات الإكراهية والتصعيد الخطابي في سياساتها، سواء العربية أم الإقليمية.

ولئن كانت السعودية قد اتبعت -تاريخيًّا- نهجًا تقليديًّا محافظًا وهادئًا، فإن هذا النهج قد تغيَّر منذ وصول الملك سلمان إلى الحكم مطلع عام 2015، خصوصًا بعد تولي محمد بن سلمان ولاية العهد (ومن ثَمَّ إدارة الشؤون اليومية للحكم) منذ يونيو/حزيران 2017؛ إذ دخلت الرياض في مواجهاتٍ مع القوتَين الرئيستَين في الشرق الأوسط (تركيا وحلفائها، وإيران وحلفائها) في الآن نفسِه، بينما كانت متورطةً في «حرب استنزاف» في اليمن. ولم تكتفِ السعودية بوضع نفسها في موقف جيوسياسي صعب، بل ارتكبت أيضًا سلسلة من الأخطاء التي ألحقت ضررًا ملحوظًا بمصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها السياسية والاقتصادية الدولية، كان أبرزها مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي (2 أكتوبر/تشرين الأول 2018) في قنصلية بلاده في إسطنبول[6].

وبعبارة أخرى، فإن سياسة الرياض في التصعيد الإقليمي لم تؤتِ ثمارها المرجوَّة، ما يضطرها إلى العودة إلى سياسات التهدئة والحوار مع طهران وأنقرة، لعلَّها تخفِّف من تداعيات السياسات التي انتهجها محمد بن سلمان، خصوصًا استخدام الأداة العسكرية في حرب اليمن، من دون حسابات استراتيجية عقلانية، واللجوء إلى فرض الحصار البحري والبرّي والجوي، لإظهار القدرة والحزم السعوديَّين.

أما **الدافع الثالث** لسياسة التهدئة الإقليمية، فيتمثَّل في وقف التراجع النسبي في مكانة السعودية لدى واشنطن، مع تزايد انكشاف الرياض أمام الضغوط الأمريكية والإيرانية، لا سيما بسبب تداعيات حرب اليمن، وتحوُّل المقاربة الأمريكية في عهد جو بايدن نحو احتواء جماعة أنصار الله «الحوثيين»، ورفعهم عن «قائمة المنظمات الإرهابية»[7]، وكذلك بعد قرار إدارة بايدن بسحب 8 بطاريات من الأنظمة المضادة للصواريخ «باتريوت» من العراق والكويت والأردن والسعودية[8]، ما أسهم في استمرار طهران

في استنزاف السعودية واستهدافها، عبر هجمات الحوثيين المتكررة على الأراضي والمنشآت السعودية، بما في ذلك استهداف العاصمة الرياض.

وثمة مَن يرى أن الانغماس السعودي «غير المحسوب» في أزمات الشرق الأوسط، لا سيما في حرب اليمن، قد زاد من المخاطر والتهديدات التي تحدق بمصالح الرياض؛ فقد أفضت سياسات التصعيد تجاه ملفات المنطقة إلى خسارتها محيطًا إقليميًّا لطالما كان متصالحًا معها، وإلى الإضرار بشبكة علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، على نحوٍ قد يحمل ارتدادت خطيرة على أمنها القومي. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة خلافات السعودية في الدائرة العربية (مع كلٍّ من: قطر، وحزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة «حماس» في غزة). فضلًا عن تفاقم صراعات السعودية في محيطها الإقليمي مع إيران وتركيا، كما أشير آنفًا[9].

في هذا السياق، يبدو أن الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة (مايو/أيار 2021) قد أدَّت إلى إحياء «صفقة القرن»، لا سيما في بُعديها العربي والخليجي، المتعلِّق بدمج إسرائيل والتطبيع معها، مقابل التضييق على تركيا وإيران؛ إذ تركِّز إدارة جو بايدن على إعادة إدماج إسرائيل ومصر والأردن وسلطة رام الله معًا، بغرض احتواء حركة حماس والتضييق عليها. ويبدو أن دور الإمارات في تسريع وتعميق عملية التطبيع مع إسرائيل في مجالاتٍ كثيرة بات يزعج السعودية (وربما مصر بدرجة أقل)[10].

ثانيًا: السياسة السعودية تجاه تركيا وإيران

لدى السعودية مشكلة مع المشروعَين الإقليميَّين لتركيا وإيران؛ كونهما دولتَين محوريتَين في الشرق الأوسط، ولا يمكن تهميش أدوارهما، كما أن الرياض لا تستطيع مجابهة المشروعَين، خصوصًا بعد التحولات البنيوية التي حدثت في المملكة، بعد تولي محمد بن سلمان ولاية العهد، وبعد الإخفاقات على المستوى العسكري في اليمن، وعلى المستوى السياسي مع قطر والعراق ولبنان وفلسطين[11]، والتي تفاقمت بسبب رهانات بن سلمان على الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب.

وإلى ذلك هناك العوامل الجيوبوليتيكة، التي تحدُّ من القدرات السعودية، مقارنةً بالقدرات التركية والإيرانية في التأثير والحركة؛ إذ تمكَّنت أنقرة وطهران «من اختراق المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي العربي، الذي بات يشهد صعودًا مطَّردًا للدورَين الإيراني والتركي، في مقابل تقهقر الدور العربي، ما يستوجب إعادة النظر في مفهوم «النظام العربي»»[12]، أخذًا في الحسبان حدود قدرة الرياض على بناء «تفاهم استراتيجي عربي»، بعد دخول كلٍّ من العراق وسوريا ومصر في أزماتٍ داخلية كفيلة بانكفائها على نفسها، ربما لعقد قادم أو أكثر؛ فالقدرات المالية الخليجية لا تستطيع تعويض غياب تأثير القاهرة وبغداد ودمشق[13]. هذا على الرغم من مناورات السياسة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتكتيكاتها لخلق دور إقليمي جديد لها، يمكِّنها من امتلاك بعض الأوراق الضاغطة.

وعلى الرغم من الثروة المالية السعودية ونشاطها الدبلوماسي، وإدراك النظام السعودي بأنه مُهدَّد من مجموعة من القوى الخارجية والداخلية، التي تتطلب سياسةً خارجيةً فاعلةً لكبح التأثير الإيراني في المنطقة، فإن نقاط الضعف السعودية المتأصلة، والتناقضات البنيوية في سياستها الخارجية، يمكن أن تحدَّ من تأثيرها الإقليمي، وتقلِّص من مساعيها الدبلوماسية[14].

بهذا المعنى، تعاني السعودية من عدم توازن في المكانة، ما يعيق إمكانية قيادتها «الإطار العربي»[15]، الذي يفتقد إلى تحالفات صلبة، على الرغم من علاقات الرياض الجيدة مع مصر والإمارات، التي توصف أحيانًا بـ «محور الاستقرار العربي». كما تعاني الرياض من تذبذب علاقاتها الإقليمية، فضلًا عن محدودية خياراتها الدولية مقارنةً بتركيا وإيران، اللتين تؤسّسان لعلاقات أقوى مع القطبَيْن الصيني والروسي، على عكس السياسة السعودية ذات التوجُّه الغربي؛ إذ تراهن أساسًا على الدعم الأمريكي، ثم الدعم الأوروبي (لا سيما البريطاني والفرنسي)، ثم تأتي -في درجة ثالثة من الأهمية- العلاقات السعودية الثنائية مع بعض القوى الآسيوية، مثل: الصين واليابان والهند وباكستان[16].

١- السياسة السعودية تجاه تركيا

على خلاف علاقات السعودية بإيران، لا تبدو العلاقات بين الرياض وأنقرة «عدائية» في طابعها العام، على الرغم من كونها متقلِّبة ومُثقَلة بأعباء تاريخية، فضلًا عن وجود مستوى من التنافس الإقليمي على زعامة العالم الإسلامي.

وبعد وصول الملك سلمان إلى العرش، بدا أن ثمة تغيرًا في الأولويات السعودية، بغيةَ محاصرة النفوذ الإيراني في اليمن وسوريا والعراق، عبر تعزيز العلاقات السعودية الخليجية، والعلاقات مع تركيا وباكستان، وفتح باب التعاون مع قوى مثل: حركة حماس في فلسطين، والمعارضة السورية، وحزب الإصلاح في اليمن، لا سيما مع إدراك الرياض تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وأهمية تقليص الاعتماد على واشنطن، والتوجُّه نحو بناء تحالفٍ إقليميٍّ فعَّال ونشِط[17].

بيد أن تولي الأمير محمد بن سلمان منتصف عام 2017 منصب ولي العهد، أنهى سياسات «التهدئة الإقليمية»، التي جاء بها الملك سلمان في بداية عهده، ما أدَّى إلى استفحال خلافَيْن أساسيَّيْن بين الرياض وأنقرة: **أحدهما** أزمة حصار قطر، التي بدأت في 5 يونيو 2017، واصطفاف أنقرة إلى جوار الدوحة، ونجاح تركيا في منع رباعي الحصار من تطوير الأزمة إلى تهديد عسكري ضد قطر. و**الآخر** رفض تركيا المساومة على علاقاتها مع إيران، اقتصاديًّا وأمنيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، من أجل أهداف سعودية خالصة، تتعلَّق بعزل طهران وتكثيف الضغوط عليها. بالإضافة إلى ملفَيْن موروثَيْن من عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز: **أحدهما** دعم السعودية والإمارات سياسات نظام 3 يوليو 2013 في مصر، سواء بالتمويل، أم الانخراط السياسي، أم توفير الغطاء الدبلوماسي الدولي[18]. و**الآخر** الخلاف السعودي التركي في سوريا حول الهوية الأيديولوجية لمستحقي الدعم الدولي والإقليمي بدرجة أولى، وأيضًا بالتنافس على هوية من ستواليه المعارضة السورية. أما اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، في إسطنبول 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، فقد تحوَّل إلى عقبةٍ جديدةٍ في العلاقات السعودية التركية. وعلى الرغم من مبادرة أنقرة إلى التصعيد الإعلامي ضد الرياض، بسبب فداحة الجريمة، فقد اتَّسم السلوك السعودي في هذه القضية بالمراوغة وعدم التعاون مع تركيا، بالتوازي مع السعي لإنهائها، عبر العلاقة الخاصة بين ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، والرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب.

وبعد تصاعد التوتُّر في شرق المتوسط بين تركيا واليونان صيف عام 2020، برزت قضية خلافية جديدة بين الرياض وأنقرة؛ إذ سارعت مصر والإمارات والسعودية إلى توطيد تعاونها السياسي والعسكري مع اليونان[19]. وعلى الرغم من وجود دوافع اقتصادية لتشكيل تحالفٍ إقليميٍّ لمنتجي الغاز ومساراته المستقبلية، وخشية القاهرة من تعاظم الدور التركي في ليبيا، فإن ثمة رغبةً مصريةً في مناكفة أنقرة.

وإزاء توتُّر العلاقات السعودية التركية، ومحدودية بدائل الرياض، سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي، بدا كأنَّ الرياض تحاول الاستعاضة عن تراجع الدور الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط عبر ثلاثة مسارات: **أولها** توطيد علاقاتها مع بعض دول الناتو، خصوصًا اليونان وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا[20]، رغبةً منها في تجاوز الحظر الألماني على تصدير السلاح إلى السعودية، بعد اغتيال جمال خاشقجي، وكذلك بسبب استمرار مشاركة السعودية في الحرب باليمن[21].

ثانيها توطيد العلاقات السعودية مع الإمارات ومصر وإسرائيل. وعلى الرغم من حدوث تحوُّل ملحوظ في «الخطاب السعودي» تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل، وحدوث تقارب في الرؤية الاستراتيجية تجاه خطر إيران وحلفائها في العالم العربي[22]، فإن الرياض لا تميل إلى تدشين «علاقات دبلوماسية علنية» مع إسرائيل، خشيةَ انعكاساتها السلبية الداخلية على شرعية النظام السعودي ومكانته العربية والإسلامية، وهي شرعية دينية/قَبَلية، وليس بوسعها التخلي علنًا عن القضية الفلسطينية.

أما **المسار الثالث** فيتعلَّق بتحسين العلاقات السعودية الاقتصادية والسياسية مع باكستان وإندونيسيا وماليزيا، وتجاوز التوترات السابقة في العلاقات السياسية[23].

وعلى الرغم من الرغبة التركية في تنشيط الاتصالات مع الرياض، وزيارة وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، المملكة، بعد إبداء أنقرة رغبتها في تحسين العلاقات مع الرياض، عبر تصريح المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، بشأن احترام بلاده قرارات المحكمة السعودية في قضية اغتيال خاشقجي، فضلًا عن اتصال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالعاهل السعودي في 4 مايو/أيار 2021، فقد بقي مسار المصالحة بين البلدين بطيئًا، مقارنةً بالتقارب بين تركيا وكلٍّ من مصر والإمارات[24].

ويبدو أن ثمة عقباتٍ أمام التقارب السعودي مع تركيا: **أولاها** الاستياء من الطريقة التي تعاملت بها تركيا مع قضية اغتيال خاشقجي؛ إذ تعتقد النخبة السعودية -لا سيما ولي العهد- أن أنقرة أوقعت ضررًا بالغًا ومستمرًّا بصورة السعودية وعلاقاتها الدولية[25]. و**ثانيتها** غموض السياسة السعودية تجاه أنقرة، وتذبذبها بين إرسال إشارات دبلوماسية إيجابية، مثل تقديم الملك سلمان واجب العزاء للرئيس التركي في ضحايا زلزال أزمير نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وبين سعي ولي العهد إلى علاقاتٍ أفضل مع أثينا، وإرسال السعودية طائرات «إف 15» لإجراء تدريبات مشتركة مع اليونان في جزيرة كريت[26].

وتتعلَّق **العقبة الثالثة** بحقيقة الحملة السعودية غير المعلنة لمقاطعة البضائع التركية، التي يصعب الاقتناع بأنها شعبية، وغير مرتبطة بصانع القرار السعودي. وعلى الرغم من الحرص التركي على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، فإنها تشهد تراجعًا ملحوظًا؛ إذ تكشف المقارنة بين الربع الأخير من عام 2020 بمثيله من عام 2019 تراجعَ حجم الواردات السعودية من تركيا من 583 مليون دولار إلى 145 مليونًا، مقابل ارتفاع الواردات التركية من السعودية من 441 مليون دولار إلى 722 مليونًا[27].

2- السياسة السعودية تجاه إيران

مرَّت العلاقات السعودية الإيرانية بمراحل مختلفة، بيد أن أربعة أحداث قد أجَّجت صراعهما الإقليمي (في منطقتَي الخليج العربي والمشرق العربي، بالإضافة إلى اليمن): **أولها** الثورة الإيرانية عام 1979، **وثانيها**

الاحتلال الأمريكي/البريطاني للعراق عام 2003، و**ثالثها** الثورات العربية عام 2011، و**أخيرًا** حرب «التحالف العربي» بقيادة السعودية على اليمن، منذ أواخر مارس/آذار 2015.

وثمة مَن يرى أن السعودية اختارت -منذ الثورة الإيرانية، وبشكل أوضح بعد احتلال العراق- أن تلجأ إلى عملية تصنيع مكثّفة لهوية سُنّية في مواجهة «الخطر الشيعي»، أو تمدُّد المشروع الإقليمي الإيراني في العالم العربي؛ فسياسات الهوية هي فعل أيديولوجيٌّ يعيد تشكيل الهوية، بوصفها أداةً للتجييش السياسي، ما يفرض إنتاج وإعادة إنتاج عدو خارجي، هو إيران، بغيةَ صناعة عصبيَّة تركِّز على حماية الدولة والمجتمع السعوديَّين من «الاختراق الشيعي»[28]. و«لا يمكن استيعاب سياسات الهوية السعودية المعاصرة دون الأخذ في الحسبان تصاعد الحرب الباردة الإقليمية وبروز الصراع ضد إيران، بوصفهما أولويةً للنظام السعودي يحشد في سبيلها ما يستطيع حشده لمنازعة الآخر الإيراني»[29].

في هذا السياق، يمكن فهم دوافع ولي العهد السعودي في سياسة التصعيد (من منتصف عام 2017 إلى نهاية عام 2020) ضد إيران وتركيا وقطر وقوى الإسلام السياسي عمومًا، بما في ذلك التيار الصحوي السعودي، مستفيدًا من دعم إدارة دونالد ترامب لهذا التوجُّه. فقد بدا أن بن سلمان -خصوصًا في لقاءاته مع وسائل الإعلام الغربية، وفي جولته الخارجية الأولى ربيع عام 2018 (التي شملت مصر، وبريطانيا، ثم أمريكا، وأسبانيا)- يحاول ترويج أن «الإسلام السعودي كان معتدلًا قبل الثورة الإيرانية»؛ إذ طرح ما يشبه «قراءة جديدة لتاريخ السعودية والأفكار الوهابية»، فضلًا عن تعزيز صورته بوصفه «أميرًا إصلاحيًّا»، يريد تدشين «السعودية الجديدة»، بما يتجاوز إرث الدولة «السلفي الوهابي» في العقود الماضية[30].

وبعيدًا عن اقتراب سياسات الهوية والصراع المذهبي/الأيديولوجي، ثمة مَن يرى أن الصراع على الهيمنة الإقليمية كان ساحةً أساسيةً للتنافس بين السعودية وإيران. فقد رأت الأولى أنها محاطة بأعداء حقيقيين أو محتملين، أغلبهم أكبر وأقوى منها؛ ولذلك بحثت عن ضمانات أمنية خارجية، لموازنة التهديدات في الخليج العربي بمساعدة قوى دولية غربية. وعلى العكس، عارضت طهران وجود القوى الخارجية في البيئة الأمنية الإقليمية، استنادًا إلى رؤية إيران لنفسها وقدراتها على توفير الأمن وبسطِ هيمنتها، استنادًا إلى إمكانياتها الذاتية ومميزاتها الجغرافية وتاريخها، التي تكشف جميعًا أنها «دولة طبيعية»، لكنها محاطة بدول «خَلَقَها» الغرب في القرن العشرين، أو أسهم في إنشائها على أقل تقدير[31].

وبالإضافة إلى عوامل الخلاف العقدي والمذهبي بين السعودية وإيران، واختلاف نموذجَي الحكم فيهما، ورغبتيهما في الهيمنة وقيادة النظام الإقليمي، ثمة مَن يضيف عامل التحولات في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي انتقل منذ احتلال العراق في ربيع عام 2003 من نظام توازن قوى إلى نظام دول فاشلة، لفهم جوهر التنافس السعودي الإيراني؛ إذ تتنافس كلٌّ من إسرائيل وتركيا وإيران والسعودية في إطار «صراع بين الدول»، وفقًا للتنظير الواقعي لعملية توازن القوى، بيد أن ثمة مستوًى آخر من «الصراع داخل الدول» عبر الوكلاء في مناطق الحروب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا، وفي الدول الضعيفة مثل العراق ولبنان[32].

وعلى الرغم من أن إيران لا تتمتَّع بميزة ضخامة الإنفاق العسكري التقليدي، مقارنةً بالسعودية، فإنها تملك قدرات خوض «حرب هجينة» (التي تناسب الصراع داخل الدول)؛ ولذا تخشى الرياض من هذا المستوى، الذي يمنح إيران نفوذًا إقليميًّا أكبر، خصوصًا بعد ما أضعفت السعودية نفسَها عبر زعزعة مجلس التعاون الخليجي، ما دفع قطر تحت ضغوط الحصار إلى الالتحاق بقوى إقليمية منافسة؛ أي تركيا وإيران[33].

ويمكن القول إجمالًا إن السعودية أرسلت إشارات «تهدئة» تجاه إيران، في مناسبتَيْن على الأقل عام 2021: **إحداهما** مقابلة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان (التي بثَّها التلفزيون الرسمي في 27 أبريل/نيسان 2021)، التي ورد فيها أن «إيران دولة جارة، وكل ما نطمح له أن يكون لدينا علاقة طيّبة ومميّزة معها، فالرياض لا تريد أن يكون وضع إيران صعبًا، بالعكس نريد إيران مزدهرة»[34]. و**الأخرى** في كلمة العاهل السعودي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في سبتمبر/أيلول 2021). وعلى الرغم من وصف الملك سلمان إيران بـ «دولة جارة»، فإنه اختار التصعيد ضد «ميليشيات الحوثي الإرهابية، التي لا تزال ترفض الحلول السلمية، وتراهن على الخيار العسكري للسيطرة على المزيد من الأراضي في اليمن، وتعتدي بشكلٍ يوميٍّ على الأعيان المدنية داخل السعودية، وتهدِّد الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة الدولية»[35].

وإضافةً إلى تهدئة الخطاب السعودي تجاه طهران، انعقدت أربع جولاتٍ حوارية بينهما (بوساطة العراق)، لكنها لم تؤثر على أرض الواقع بشكل ملموس، سواء على صعيد استئناف العلاقات الثنائية، التي ربما تبقى ضمن «الحرب الباردة»[36]، أم على صعيد ساحات الصراع المحتدمة في اليمن ولبنان، ما يطرح ملاحظتَيْن: **إحداهما** أنها جولاتٌ حوارية ذات طبيعة استكشافية، كما صرح وزير الخارجية السعودية، فيصل بن فرحان، ما يعني أنها قد تندرج في إطار «تكتيكات تقطيع الوقت». و**الأخرى** صعوبة توقع حلول سريعة لمشكلات العلاقات السعودية الإيرانية، التي تنتظر محصلة سياسة إدارة بايدن في مفاوضات فيينا، بشأن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، لا سيما تحقيق مطالب إيران برفع كافة العقوبات عنها، فضلًا عن التزام واشنطن بعدم الخروج من الاتفاق مرةً أخرى.

والمؤكَّد أن تحسين العلاقات بين الرياض وطهران يستلزم تذليل عقباتٍ كثيرة، من أهمها[37]: تجاوز أزمة انعدام الثقة بين البلدين، وعدم الإصرار على المواجهة الصفرية، والتمترس خلف شروطٍ تمنع تقديم تنازلاتٍ متبادلة[38]، وأخيرًا تحييد تأثير الفاعل الإسرائيلي في أيِّ تقارب سعودي إيراني[39].

ثالثًا: مستقبل العلاقات السعودية مع تركيا وإيران

على الرغم من تراجع مكانة السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة مشكلات العلاقات بينهما، فإن الرياض ستبقى في المدى المنظور في فلك التحالفات الأمريكية الإقليمية في الشرق الأوسط، ما قد يفسِّر أسباب تريُّث السعودية في تنويع شراكاتها الأمنية على الصعيدَيْن الدولي والإقليمي؛ إذ ترغب في اتقاء غضب واشنطن في حال تطوير علاقات استراتيجية مع القطبَيْن الصيني والروسي[40]، كما تتوافق السعودية -إلى حد كبير- مع سياسات واشنطن تجاه القوى الإقليمية (تركيا وإيران وإسرائيل وباكستان). وفي هذا الإطار، قد يصعب على الرياض القيام بتغيرات جذرية في سياساتها الإقليمية، لا سيما مع تواصل مؤشرات الانسحاب الأمريكي من المنطقة، بالتوازي مع ضعف الإطارَيْن الخليجي والعربي، وعجزهما عن توفير إسناد حقيقي، بشكل يساعد الرياض على الخروج من أزماتها الخارجية، خصوصًا ما يتعلَّق بالحرب في اليمن، التي تشكِّل أكبر التحديات أمام السياسة الخارجية السعودية في المدى المنظور.

وعلى ضوء ما تقدَّم، يمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات تخيّم على مستقبل العلاقات السعودية مع تركيا وإيران.

١- السيناريو الأول: تقارب سعودي بطيء مع تركيا، وتخفيف حدَّة التوترات مع إيران
ومن شروطه نجاح السعودية في تهدئة الخلافات الخليجية، والسعي إلى «إعادة تكتيل» مجلس التعاون الخليجي، عبر الجولة الخليجية لولي العهد السعودي في ديسمبر/كانون الأول 2021 (التي شملت عُمان، فالإمارات، ثم قطر، والبحرين، والكويت)، تمهيدًا للقمة الخليجية الثانية والأربعين في الرياض، التي أكَّد بيانها الختامي على الاستمرار في تنفيذ رؤية الملك سلمان لتعزيز العمل الخليجي المشترك، التي أقرَّتها القمة الخليجية السادسة والثلاثون قبل ست سنوات.

ومن شروطه أيضًا إيجاد حلٍّ خليجي/مصري لأزمة اليمن، ربما عبر وساطات مصرية مع الحوثيين وإيران[41]، أو تشجيع مسقط أو الكويت أو الدوحة على بذل جهود الوساطة، بما يتيح للسعودية في المحصلة أن تخرج من «المستنقع اليمني»، توطئةً لعودة الرياض إلى سياسة «احتواء» اليمن، وربما إدماجه على المدى الطويل في مجلس التعاون الخليجي[42]، بدلًا من سياسة التصعيد العسكري ضد الحوثيين، التي ثبت محدوديتها جدواها على مدار السنوات الماضية.

وقد دفعت الرياض مؤخرًا إلى إنشاء «آلية التشاور بين مصر والخليج»[43]، بسبب قلق السعودية من انفتاح الإمارات على أنقرة وطهران. وهذا ربما يعني تشجيع السعودية عودة القاهرة إلى لعب دور قائد «الإطار العربي»، لإحداث قدرٍ من التوازن في العلاقات العربية مع تركيا وإيران، لا سيما أن بدائل الرياض وخياراتها ليست كثيرة، سواء عربيًا أم إقليميًا أم دوليًا.

وثمة مَن يتوقَّع أن استمرار انخفاض إيرادات النفط قد يؤدي إلى تخفيض حدَّة الصراع على المستوى الإقليمي، خاصةً الصراع السعودي-الإيراني، وكذلك قد يحدُّ من فرص استمرار روسيا في التدخل الواسع في الشرق الأوسط، بالتقييد من الموارد المتاحة لكل الأطراف للاستمرار في تمويل صراعاتها الإقليمية ذات الأبعاد والتداعيات الدولية. بيد أن هذا الانخفاض قد يحمل أثرًا سلبيًا على استقرار الدول داخليًا؛ أي إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تحوُّل الاضطراب وعدم الاستقرار من المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي، أي إلى داخل الدول ذاتها، وليس بين الدول وبعضها بعضًا[44].

أما بشأن العلاقات بين الرياض وأنقرة، فإن ثمة عواملَ تدفع بها نحو «التقارب الحذر»، ومنها: انتهاء حصار قطر، والتهدئة الإعلامية بين دول الخليج، وتضاؤل أهمية ملف جماعة الإخوان المسلمين إقليميًا، وتعزيز التفاهمات المصرية التركية على الرغم من بقاء خلافات حقيقية تتعلَّق بليبيا، و«التقارب النسبي» الراهن بين الإمارات وتركيا بعد زيارة ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، إلى تركيا، ونيَّة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، زيارة الإمارات وربما دول خليجية أخرى في عام 2022.

بيد أن من عوائق هذا السيناريو صعوبة حدوث «تغيير جذري» في السياسة الإقليمية للسعودية (مقارنةً بدول أصغر مثل الإمارات أو قطر)، ناهيك عن طبيعة توجُّهات الأمير محمد بن سلمان، التي تجعله أقرب إلى مصر وإسرائيل واليونان، منه إلى تركيا أو إيران.

أضف إلى ذلك تأثير السياستَين الأمريكية والإسرائيلية تجاه إيران، وضغوطهما المتصاعدة، التي تحدُّ بصورة فعَّالة من إمكانية التقارب الحقيقي بين الرياض وطهران، وتجعل علاقتهما الثنائية تدور في إطار تنافس جيوبوليتيكي يعكس «حربًا باردة».

2- السيناريو الثاني: تدهور العلاقات السعودية الإيرانية في ضوء احتدام الصراع الإقليمي، واندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين إيران وحلفائها من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى

ومن العوامل التي تدفع نحو هذا السيناريو احتمال فشل مفاوضات فيينا في التوصُّل إلى «تفاهمات الضرورة»، أو «تفاهمات الحد الأدنى»، بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ما يعطي مساحةً أكبر لتحركات إسرائيلية ضد إيران، وربما يؤدي إلى جرِّ واشنطن (وإقليم الشرق الأوسط بكامله) إلى مواجهة عسكرية.

وعلى الرغم من خطورة هذا السيناريو على المصالح السعودية والإيرانية والإقليمية إجمالًا، فإنه يبقى محتملًا لعدَّة أسباب: **أولها** إصرار إسرائيل على فرض مصالحها وتقييد العودة الأمريكية والدولية إلى الاتفاق مع إيران، وتهديدها المتكرِّر بأن تعمل منفردةً في حال إحجام واشنطن عن التصدي لخطر امتلاك إيران السلاح النووي[45].

ثانيها اعتماد إيران في مواجهتها مع واشنطن على تردُّد إدارة بايدن في حرف اتجاهها عن الصين وروسيا، والتوجُّه نحو مواجهة عسكرية مع إيران، لكن هذه قد تكون مجازفةً غير مضمونة العواقب، خصوصًا إذا تدخلت إسرائيل لتجرّ واشنطن إلى صراع أوسع لا تريده لا هي ولا طهران[46].

و**ثالثها** شعور طهران بمتانة وضعها التفاوضي، وربما توجهها نحو التصعيد والضغط في مسار مفاوضات فيينا، لا سيما بعد تولي الرئيس إبراهيم رئيسي، ومساعيه لتحسين علاقات بلاده مع السعودية ودول الخليج الأخرى، ما قد يفسِّر ميل إيران إلى التصعيد ضد إسرائيل، عبر الهجوم على السفينة الإسرائيلية «ميرسر ستريت» 29 يوليو/تموز 2021، الذي عكس تغيرًا مهمًّا في معادلة «حرب الظل الإيرانية-الإسرائيلية»، مع محاولة طهران إيجاد معادلة ردعٍ جديدة، استنادًا إلى انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وبحث إيران عن دور إقليمي مُهيمِن، يكون أكثر فاعليةً وتأثيرًا[47].

3- السيناريو الثالث: مصالحة سعودية مع تركيا وإيران

ومن شروطه قدرة السعودية وإيران وتركيا ومصر على الاتفاق على أُسس تعاونٍ إقليميٍّ مستدامٍ، وصياغة «نظام إقليمي جديد» يكفل تحقيق مصالحها، مع تحييد أو تقليص تأثير العوامل الدولية في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لا سيما سياسات المحور الأمريكي الإسرائيلي، وضغوطه المستمرة على الدول العربية وإيران وتركيا.

والمؤكَّد أن تحقُّق هذا السيناريو يقتضي سعيًا عربيًا دؤوبًا (خصوصًا من الرياض والقاهرة) لتوسيع العلاقات مع القطبَيْن الصيني والروسي، على نحوٍ يوسِّع هامش المناورة أمام الدول العربية، ويتيح إمكانية تغيير وضعية التبعية العربية لسياسات واشنطن في المنطقة.

كما يقتضي السيناريو إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضيةً مركزيةً، ووقف أو إنهاء سياسات التطبيع العربي مع إسرائيل، التي تعطيها ميزات استراتيجية إقليمية أكبر، ما يزيد في سلوكها العدواني الإقليمي.

ومن عوائق هذا السيناريو استمرار ملفات الخلافات السعودية مع كلٍّ من تركيا وإيران دون حلولٍ جذرية، واستمرار الانخراط السعودي في حرب اليمن، والاعتماد على السياسة الأمريكية في البحث عن حلٍّ لأزمة اليمن، واستنكاف الرياض عن التجاوب مع الرغبة التركية في تعزيز التعاون الاقتصادي، والتلكؤ في إيجاد مقاربة ترضي أنقرة، وتسمح بتجاوز تداعيات ملف اغتيال جمال خاشقجي على العلاقات السعودية التركية، واستمرار تآكل الدور الإقليمي المصري، وغياب قدرة القاهرة على أداء أدوار توازنية تخفِّف من حدَّة الاستقطابات الإقليمية، واستمرار التطبيع العربي مع إسرائيل، لا سيما بعد تطوُّره إلى مستويات استراتيجية، بما يدخلها لاعبًا مؤثرًا في إقليم المغرب العربي، ويرفع من مستويات الخلاف الجزائري المغربي[48]، ناهيك عن تعزيز وضع إسرائيل في القارة الأفريقية، مع احتمال حصولها على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي[49].

خلاصة

على الرغم من «التغيُّر النسبيّ» في سياسات السعودية الإقليمية، بعد قمَّة العُلا للمصالحة الخليجية مطلع عام 2021، فإن أغلب نتائج هذا التغيُّر لا تزال تنحصر في تعزيز العلاقات الخليجية البينيَّة، وتعزيز العلاقات السعودية والخليجية مع مصر، دون أن تُحدث تحولاتٍ في مسار العلاقات السعودية مع تركيا وإيران. ما يعني -إجمالًا- أن سلوك الرياض في «التهدئة الإقليمية» لا يزال في إطار تكتيكي، ولا يعكس بالضرورة استراتيجية طويلة الأمد.

وبناءً عليه، ربما تفضِّل السعودية سياسة «الانتظار والترقب»، في ظل هذه «المرحلة الانتقالية» التي يمرُّ بها النظامان الإقليمي والعالمي، مع التركيز على ثلاثة أهداف: **أولها** استعادة الدعم الخليجي والعربي لمواقف السعودية وسياساتها الخارجية. و**الثاني** إعادة توظيف قدرات السعودية المالية وخططها الاستثمارية (خصوصًا مشروعات رؤية 2030)، بما يكفل تعزيز الشراكات الاقتصادية مع القوى الدولية الغربية والآسيوية، ومن ثَمَّ وقف تراجع مكانة السعودية على الصعيدَيْن العربي والإقليمي.

و**أخيرًا** التريُّث في تسريع خطوات التقارب السعودي مع تركيا، والاكتفاء بتخفيض التوتُّر مع إيران، انتظارًا لمتغيرات إقليمية ودولية تُسهِم في تحقيق اعتراف الجميع بمكانة السعودية القيادية في العالم الإسلامي، مع وقف أي انتقادات لسياسات السعودية، الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء.

التعليقات الختامية

1- لمزيد من التفاصيل راجع:

- عبد العزيز محمد الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية**، بيروت: دار الساقي، 2012.
- عبد العزيز محمد الدخيل، **الاقتصاد السعودي: قبل الرؤية 2030 وبعدها**، بيروت: دار الساقي، 2017.
- عصام الزامل، «تأثير العمالة الوافدة في الاقتصاد السعودي»، في: **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة الاقتصادية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو/تموز 2017، ص211-229.
- عبد الله البريدي، **فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/نيسان 2018.
- صباح نعوش، «بطالة في السعودية: أزمة معقدة وحلول غير مجدية»، **ورقات تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات 23 ديسمبر/كانون الأول 2018. على الرابط:
https://bit.ly/2KNcjx2

2- طارق خالد، «السعودية.. الاحتياطي الأجنبي بأدنى مستوى خلال 10 سنوات، تراجعت إلى 440.75 مليار دولار»، **الأناضول** 31 مايو/أيار 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3CXqPvS

3- لمزيد من التفاصيل عن المبادرات الاقتصادية والبيئية السعودية، انظر:

- «محمد بن سلمان: نستهدف أن تكون الرياض من أكبر 10 اقتصاديات مدن العالم، كشف عن خطط لتطويرها عبر استراتيجية «طموحة ومفاجئة»»، **الشرق الأوسط أونلاين** 28 يناير/كانون الثاني 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3adgQWm
- «السعودية لتأكيد نهج التحول البيئي عالميًا بأكبر مبادرات خضراء تنفيذية، مختصون لـ «الشرق الأوسط»: المبادرتان تمثلان نقلة نوعية في تاريخ الطاقة والمناخ الدولي وتمهدان لاستثمارات عملاقة»، **الشرق الأوسط** 29 مارس/آذار 2021. على الرابط:
https://bit.ly/2QEojHI
- «ولي العهد السعودي يعلن عن قمة سنوية لمبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، الرئيس الصيني أكد له الرغبة في دفع الشراكة إلى مستوى جديد»، **الشرق الأوسط** 21 أبريل/نيسان 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3q7k2MG
- حسين شبكشي، «مبادرة السعودية الخضراء: السياسة الذكية!»، **الشرق الأوسط** 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3GLRm1C
- «ولي العهد السعودي يعلن تأسيس مدينة نيوم الصناعية، أكد أن «أوكساغون» ستقدم نموذجًا اقتصاديًا جديدًا لمراكز التصنيع المستقبلية»، **الشرق الأوسط** 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3csfhFt
- «مباحثات سعودية-أرجنتينية تناقش التطورات وتعزيز التعاون، تناولت فرص التعاون في ضوء «رؤية 2030»، **الشرق الأوسط** 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3FVaXvo

4- لمزيد من التفاصيل حول تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع السعوديَّين، راجع:

- Madawi al-Rasheed, "Coronavirus has shut MBS's Saudi circus show. What will he do now?", ***Middle East Eye***, April 6, 2020. https://bit.ly/3cLGao8
- Krithika Varagur, "The Coronavirus Threatens Saudi Arabia's Global Ambitions", ***Foreign Affairs***, April 15, 2020. https://fam.ag/3bEiHVz
- Fred Kaplan, "What Happens if Oil Doesn't Recover?", ***Slate***, April 23, 2020. https://bit.ly/3bOMZVy
- Madawi al-Rasheed, "Saudi financial crisis will spark resistance to plundering of state", ***Middle East Eye***, May 11, 2020. https://bit.ly/3nNKB86
- F. Gregory Gause III, "The End of Saudi Arabia's Ambitions", ***Foreign Affairs***, August 4, 2020. https://fam.ag/3vofK9r
- «السعوديون أمام مرحلة اقتصادية صعبة: كورونا وتقشف وانهيار نفطي»، **العربي الجديد** 18 مارس/آذار 2020. على الرابط:
https://bit.ly/2VNaNSn
- مصطفى عبد السلام، «وداعًا لترفيه تركي آل الشيخ ونيوم وأخواتها»، **العربي الجديد** 18 مارس/آذار 2020. على الرابط:
https://bit.ly/33udFpq

5- لمزيد من التفاصيل حول رؤية 2030 السعودية وتحدياتها، راجع:

- ناصر التميمي، «السعودية: رؤية 2030 وتداعيات الأزمة الخليجية»، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 5 يوليو/تموز 2017. على الرابط: https://bit.ly/2VgKTCZ

- ناصر التميمي، «السعودية – رؤية 2030: طموحات وتحديات»، مجموعة مؤلفين، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو/حزيران 2019، ص117-150.
- أمجد أحمد جبريل، «صنع السياسات العامة في السعودية (2015-2019): دراسة في البيئة وأدوار الفاعلين والتحديات»، المعهد المصري للدراسات 1 أبريل/نيسان 2020. على الرابط:
https://bit.ly/2VEPVvt
6- راجع: مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس/آذار 2021، ص79.
7- انظر: وحدة الدراسات السياسية، «قرار بايدن وقف الدعم الأميركي «للعمليات الهجومية» السعودية في اليمن: الحيثيات»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 11 فبراير/شباط 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3pbmEVH
8- محمد شيخ يوسف، «بعد سحب «باتريوت».. أي خيارات أمام السعودية؟»، **الأناضول** 22 سبتمبر/أيلول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3EsSCFC
9- راجع: يوسف نصر الله، **دومينو الصراعات.. تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2019، ص156.
10- «هل أغضب اتفاق «الماء مقابل الكهرباء» مصر والسعودية؟»، تقارير عربية، **العربي الجديد** 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3leFxb1
11- فؤاد إبراهيم، **السعودية الجديدة: لعبة الحافّات**، بيروت: دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر، 2020، ص180-181.
12- ميشال نوفل، «ديناميات الاستقطاب الإقليمي الجديد»، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 94، ربيع 2013، ص8. ولمزيد من التفاصيل حول الصلاحية التحليلية لمفهوم «النظام العربي»، خصوصًا بعد الثورات العربية عام 2011، سواء بالقبول أم الرفض، راجع:
- فتوح أبو دهب هيكل، **تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي (2011-2019)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/نيسان 2021.
- أمجد أحمد جبريل، «حصار قطر: الآثار والمآلات»، في: **قضايا ونظرات**، العدد 10، 7 يوليو/تموز 2018، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص88-89. متاح على الرابط:
https://bit.ly/3smTkyV
- عبد المنعم المشاط، «نهاية النظام الإقليمي العربي»، **الشروق** (مصر) 24 أغسطس/آب 2016. على الرابط:
https://bit.ly/30dD5Uq
13- ميشال نوفل، «ديناميات الاستقطاب الإقليمي الجديد»، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 94، ربيع 2013، ص16.
14- Mohammed Ayoob, "Turkey and Iran in the Era of the Arab Uprisings", in: Fawaz A. Gerges (editor) ***The New Middle East***: ***protest and Revolution in the Arab World***, New York: Cambridge University Press, 2014, p. 403- 404
15- انظر: أمجد أحمد جبريل، **السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق (2001-2010)**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص69-79
16- See: Bahgat Korany and Moataz A. Fattah, "Irreconcilable Role-Partners? Saudi Foreign Policy between the Ulama and the US", in: Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki (Edit), ***The Foreign Policies of Arab States***: ***The Challenge of Globalization***, Cairo: The American University in Cairo Press, 2008, p. 387 -391.
17- مركز الجزيرة للدراسات، «أولويات سلمان: ترميم الأحلاف لوقف التمدد الإيراني»، **تقدير موقف**، 24 مارس/آذار 2015. على الرابط:
https://bit.ly/30Zb7cS
18- انظر: فؤاد إبراهيم، **السعودية الجديدة: لعبة الحافّات**، مصدر سابق، ص182.
19- راجع: «الشرق الأوسط: من عشرية الصراع إلى زمن المصالحات»، **تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3Gu2wrC
20- راجع:
- سايمون هندرسون، «التودد إلى دول مجلس التعاون الخليجي: من الرياض إلى باريس إلى كامب ديفيد»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 7 مايو/أيار 2015. على الرابط:
https://bit.ly/3dko4Kb
- راغدة درغام، «شراكة استراتيجية بين بريطانيا ودول الخليج»، **عربي 21**، 9 ديسمبر/كانون الأول 2016، على الرابط:
https://bit.ly/3rAwvcD
- «زيارة محمد بن سلمان إلى إسبانيا تتوج بتوقيع 6 اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية»، **الشرق الأوسط** 13 أبريل/نيسان 2018. على الرابط: https://bit.ly/2ZYYMOE

- فؤاد إبراهيم، **السعودية الجديدة: لعبة الحافّات**، مصدر سابق، ص175-213.
- «وزيرا خارجية السعودية وإيطاليا يستعرضان سبل تعزيز العلاقات»، **الشرق الأوسط أونلاين** 27 يونيو/حزيران 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3xUhaou
- «السعودية واليونان لزيادة التعاون الدفاعي والأمني، اتفقتا على بحث إمكانية إنشاء صندوق استثماري مشترك»، **الشرق الأوسط** 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3nxGsDR
- مايكل يونغ، «إذا شجّع خصوم حزب الله القوى الخارجية على الانخراط في لبنان، قد يفسحون المجال أمام احتواء إيران»، **ديوان**، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3cHvRRJ
- زهير الحارثي، «ماكرون في السعودية: حلحلة قضايا المنطقة!»، **الشرق الأوسط** 4 ديسمبر/كانون الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3Gj7G9j
21- راجع: «ألمانيا تمدد وقف تصدير السلاح إلى السعودية حتى نهاية 2020»، **دويتشه فيله** 23 مارس/آذار 2020. على الرابط:
https://bit.ly/3jnuV6e
22- راجع:
- صالح النعامي، «العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، **أوراق الجزيرة** (30)، 2013، ص29-30.
- سايمون هندرسون، «الزاوية الإسرائيلية لصفقة جزيرتي تيران وصنافير بين مصر والسعودية»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 13 أبريل/نيسان 2016. على الرابط:
https://bit.ly/3GhPAnQ
- كريستيان كوتس أولريكسن، «تهميش الفلسطينيين في التقارب السعودي-الإماراتي مع إسرائيل»، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 120، خريف 2019، ص66-79. متاح على الرابط:
https://bit.ly/3e8Ww8L
-»تأكيد إسرائيلي ونفي سعودي.. نتنياهو ورئيس الموساد يزوران السعودية سرًّا ويلتقيان بن سلمان»، **الجزيرة نت** 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. على الرابط:
https://bit.ly/3xToE88
- «السعودية وإسرائيل: هل يخرج التقارب السري للعلن؟»، تقارير عربية، **العربي الجديد** 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. على الرابط:
https://bit.ly/2US6Tq9
- علي دوغان، «دبلوماسية «نيوم» السعودية»، صدى، وقفية كارنيغي للسلام الدولي، 26 أبريل/نيسان 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3vOw9oR
- Madawi al-Rasheed, "How Mohammed bin Salman is quietly enabling an Israeli axis in the Arab world", ***Middle East Eye***, 28 October 2020. https://bit.ly/308YZp7
23- راجع:
- أرحمه صديقه، «أزمة العلاقات الباكستانية-السعودية: من الاعتماد الكلي إلى التوافق التعاقدي»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات 28 سبتمبر/أيلول 2020. على الرابط:
https://bit.ly/3cGTvNu
- Raza Shahani, "Pakistan-Saudi Arabia Relations: End Of An Era – OpEd", ***Eurasia Review***, Nov. 20, 2020. https://bit.ly/3t6Va61
24- إسماعيل جمال، «المصالحات العربية التركية: تقدم سريع مع الإمارات، وبطيء مع مصر، وصعب مع السعودية»، **القدس العربي** 12 سبتمبر/أيلول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/2YQ8wd9
25- راجع: «الشرق الأوسط: من عشرية الصراع إلى زمن المصالحات»، مصدر سابق.
26- وسام فؤاد، «تركيا والسعودية: تضارب المسارات وتعارض الاستراتيجيات»، المعهد المصري للدراسات 19 أبريل/نيسان 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3vauceE
27- راجع: سعيد الحاج، «ما الذي يمنع التقارب التركي السعودي؟»، **الجزيرة نت** 11 مايو/أيار 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3uF4bV4
28- أشرف عثمان، «الصعود الإيراني وعمليات إنتاج الآخر في دول الخليج العربي: بحث في سياسات الهوية السعودية»، في: مجموعة مؤلفين، **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي: التحديات الاجتماعية والاقتصادية**، بيروت والدوحة: المركز

العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2016، ص242-243

29- المصدر نفسه، ص258.

30- راجع: بشير موسى نافع، «رواية الأمير لتاريخ ليس بعيدًا تمامًا»، **القدس العربي** 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. على الرابط:
https://bit.ly/3djBTIG

31- Jamal Khashoggi, "By blaming 1979 for Saudi Arabia's problems, the crown prince is peddling revisionist history", ***The Washington Post***, April 3, 2018. https://wapo.st/31rT7RR

32- See: Simon Mabon, ***Saudi Arabia and Iran***: ***Soft Power and Rivalry in the Middle East***, London and New York, I. B. Tauris, 2013, P. 58- 60

33- راجـع: روس هاريسـون، «قصـور سياسـة الولايـات المتحـدة الخارجيـة تجـاه منطقـة الشـرق الأوسـط»، فـي: مجموعـة مؤلفيـن، **العلاقـات الخليجيـة – الأميركيـة: هواجـس السياسـة والاقتصـاد والأمـن**، بيـروت: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، يوليـو 2020، ص67.

34- - المصدر نفسه، ص66-69.

35- انظـر: صابـر غـل عنبـري، «إيـران تعليقًـا علـى تصريحـات بـن سـلمان: نرحـب بتغييـر السـعودية لهجتهـا»، تقاريـر عربيـة، **العربـي الجديـد** 30 أبريل/نيسـان 2021. علـى الرابـط:
https://bit.ly/3aRKv8G

36- «خـادم الحرميـن يدعـو لشـرق أوسـط خـالٍ مـن أسـلحة الدمـار. ودولـة فلسـطينية علـى حـدود 1967»، **الشـرق الأوسـط** 23 سـبتمبر/أيلـول 2021. علـى الرابط:
https://bit.ly/302zTuU

37- انظـر: فاطمـة الصمـادي، «المعقـد والأكثـر تعقيـدًا فـي المحادثـات السـعودية-الإيرانية»، تعليقـات الباحثيـن، مركـز الجزيـرة للدراسـات 13 أكتوبر/تشـرين الأول 2021. علـى الرابـط:
https://bit.ly/3pqib5k

38- Details in: Ibrahim Fraihat, ***Iran and Saudi Arabia***: ***Taming a Chaotic Conflict***, U.K.: Edinburgh University Press, 2020, p. 197- 205

39- علـي نجـات، «المحادثـات الإيرانيـة السـعودية: الدوافـع والتعقيـدات والسـيناريوهات المحتملـة»، ملخصـات الخبـراء، **الشـرق للأبحـاث الاسـتراتيجية** 3 نوفمبر/تشـرين الثانـي 2021، ص7-8. علـى الرابـط:
https://bit.ly/3k5evSS

40- راجـع: سـعيد حـارب، «مؤثـرات فـي العلاقـات الخليجيـة الإيرانيـة»، فـي: **العلاقـات العربيـة الإيرانيـة فـي منطقـة الخليـج**، تقديـم: محمـد الأحمـري، الدوحـة: منتـدى العلاقـات العربيـة والدوليـة، 2015، ص29-33

41- راجع لمزيد من التفاصيل:
- منوشـهر دراج، «علاقـات الصيـن بإيـران والمملكـة العربيـة السـعودية: سياسـة التـوازن الحسـاس»، فـي: مجموعـة مؤلفيـن، **العـرب والصيـن: مسـتقبل العلاقـة مـع قـوة صاعـدة**، بيـروت: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، أكتوبر/تشـرين الأول 2019، ص475–495.
- صالـح بـن محمـد الخثـلان، «العلاقـات السعودية-الروسـية: علاقـات نوعيـة بـدلًا مـن شـراكة اسـتراتيجية»، **المجلـة العربيـة للعلـوم السياسـية**، العـدد 34، ربيـع 2012، ص91-101.
- أمجـد أحمـد جبريـل، «حـدود التغيـر فـي العلاقـات الروسية-السـعودية: شـراكة اسـتراتيجية أم علاقـات عاديـة»، **رؤيـة تركيـة**، العـدد 2، ربيـع 2018، ص41-61. متـاح علـى الرابـط:
https://bit.ly/32zE10O

42- تخشـى مصـر مـن تهديـد الحوثييـن حركـة الملاحـة فـي بـاب المنـدب، فضـلًا عـن إمكانيـة قيامهـم بإمـداد الجماعـات المسـلَّحة فـي سـيناء بطائـرات مُسـيَّرة. راجـع:
- «اجتماعـات مصريـة بقيـادات حوثيـة: وسـاطة وتحذيـر مـن ضـرب الملاحـة»، تقاريـر عربيـة، **العربـي الجديـد** 7 نوفمبر/تشـرين الثانـي 2021. علـى الرابـط:
https://bit.ly/3dJkQQo
- «وساطة مصرية بين السعودية والحوثيين وإيران»، تقارير عربية، **العربي الجديد** 16 ديسمبر/كانون الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3GP4WAt

43- لمزيد من التفاصيل راجع:
- سـعود التمامـي، «توسـعة عضويـة مجلـس التعـاون الخليجـي: الخيـارات والمحـددات»، فـي: جمـال عبـد الله (محـرر)، **مسـيرة التعـاون الخليجـي: التحديـات الراهنـة والمخاطـر المسـتقبلية**، الدوحـة: مركـز الجزيـرة للدراسـات، 2015، ص105-115.
- عبـد الله خليفـة الشـايجي، «تحديـات ومسـتقبل الاتحـاد الخليجـي»، **سلسـلة محاضـرات الإمـارات** (158)، أبـو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، 2013.

- محمد الرميحي وفارس السقاف (محرران)، **مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية**، القاهرة: دار الشروق، 2002.

43- راجع: «آلية التشاور بين مصر والخليج: تنسيق المواقف تمهيدًا لترتيبات إقليمية أوسع»، تقارير عربية، **العربي الجديد** 15 ديسمبر/كانون الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3dULR3u

44- عمرو عادلي، «الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 204، نيسان/أبريل 2016، (ملحق تحولات استراتيجية)، ص30.

45- لمزيد من التفاصيل راجع:

- مهاب عادل حسن، «كيف تفكر حكومة بينيت في التعامل مع إيران؟»، **دراسات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 29 أغسطس/آب 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3qaYyNg

- وحدة الدراسات السياسية، «قمة بايدن-بينيت: هل تنجح في إعادة ضبط العلاقة الأميركية-الإسرائيلية؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 31 أغسطس/آب 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3gOUUV

46- وحدة الدراسات السياسية، « مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 6 ديسمبر/كانون الأول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3su6dcD

47- انظر: محمود البازي، «هل تتحول حرب الظل بين إيران وإسرائيل إلى حرب تقليدية؟ سيناريوهات الاشتباك: المقومات والنتائج»، **ورقات تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات 24 أغسطس/آب 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3yktKfl

48- راجع: وحدة الدراسات السياسية، «خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2 سبتمبر/أيلول 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3yNFiaQ

49- انظر: وحدة الدراسات السياسية، «قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حصل الاختراق؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 5 أغسطس/آب 2021. على الرابط:
https://bit.ly/3rVPah4

عن المؤلفين:
باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية- إسطنبول

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH